Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

العدد التاسع – حزيران – 2024 / June

التغيرات في المواقف الدولية من اتفاقية السلام (مشاكوس)

م.د عبدالقادر عبد الرحيم[1]

[1] ديوان الوقف السني، دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية – العراق

Abdabdalkader69@gmail.com

ملخص. لقد تناولنا في هذا البحث الى اتفاقية كانت مفترق في تاريخ السودان السياسي والتي كان على اثرها وقف تلك الحرب الاهلية الدموية التي مزقت السودان بشكل عام والى جنوب السودان بشكل خاص ومن هنا تاتي أهميتها، ال اوهي اتفاقية السلام (مشاكوس) في كينيا في مشاكوس والتي تطرقنا فيها, في بحث توزع الى أربعة مطالب بالإضافة الى مقدمة وخاتمة تناولت نص الاتفاقية وموقع عقدها مضافا اليها الموقف الدولي والعربي والإقليمي من الاتفاقية مع ابعاد عقد الاتفاقية على مستقبل السودان السياسي.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية – مشاكوس – السلام.

Abstract. We have dealt in this research to the agreement was a junction in the history of Sudan's political and which was the impact of stopping that bloody civil war that tore Sudan in general and to South Sudan in particular and hence its importance, the peace agreement (Naivasha) in Kenya in Machakos, which we touched on, in a search distributed to four demands in addition to the introduction and conclusion dealt with the text of the agreement and the location of the contract in addition to the international, Arab and regional

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

position of the agreement with the dimensions of the agreement On Sudan's political future.

Keywords: agreement, Naivasha, peace.

المقدمة

تعتبر قضية جنوب السودان من القضايا المهمة في تاريخ السودان السياسي الحديث، وفي تاريخ القارة الافريقية بشكل عام، ومن هنا جاءت أهمية البحث في التطرق الى تلك الاتفاقية المهمة والمؤثرة والتي كان على اثرها توقف تلك الحرب الاهلية الطويلة والتي كان ضحيتها الاف القتلى والجرحى وتهجير الكثير من السودانيين، اضف الى ذلك الخسائر المادية البالغة كذلك.

لقد جاء تقسيم البحث الى أربعة مطالب جاءت على النحو التالي:

1 – المطلب الأول – نص الاتفاقية وموعد عقدها.

2 – القوى الدولية وموقفها من الاتفاق.

3 – تأثير الاتفاقية على الجانب العربي والافريقي.

4 – ابعاد ومستقبل الاتفاقية حول جنوب السودان.

لقد كانت ازمة الجنوب السوداني، والموقف الدولي ما بعد اتفاقية السلام (مشاكوس) من اكثر مراحل الازمة السودانية بين الجنوب السوداني والشمال الحكومي.

وهنا تجدر الإشارة الى الجدل عبر تاريخ طويل من الصراع الداخلي، وذلك نتيجة الى تضارب مواقف حركات الجنوب او مواقف المعارضة الشمالية او مواقف الحكومة السودانية نفسها.

بل اكثر مايدعو الى وجود إشارات الغموض والاستفهام حول الاتفاق نفسه والذي تم بين ممثل الجنوب (جون كارنج) وحكومة السودان، والذي نص على عدة ترتيبات إدارية واقتصادية وسياسية بالجنوب حيث استغرق عدة أعوام لينتهي في نهاية الى (حق تقرير المصير للجنوب السوداني).

من ناحية أخرى وعلى الصعيد الخارجي وموقف القوى الدولية الخارجية والاجنبية حيث كانت أصابع الاتهام توجه اليها فيما ترد اليه الحال وصولا الى عقد الاتفاق، فهنا المسألة كانت لاتتعدى سوى الصراع على الاستحواذ على اكبر قدر من الثروة الطبيعية في الجنوب، وخاصة النفط والذي تم اكتشافه في الجنوب، حيث اصبح الصراع على اشده بين الدول الكبرى على تلك الثروة وخاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية والصين وغيرها من الدول الكبرى الأخرى.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

اما فيما يخص الموقف العربي، فأنه تأثر بما لا يقبل الشك اذا استقل الجنوب وانفصل فقد تكتمل حلقة الطوق التي تحاصر العرب في الجنوب السوداني.

وهنا تجدر الإشارة الى انه اكثر الدول العربية تاثرا هو الجانب المصري وذلك للعلاقة القديمة بين مصر والسودان تلك العلاقة التاريخية بين البلدين، اظف الى ذلك قضية الامن المائي حول نهر النيل،اما من ناحية الجانب الافريقي فقد، فقد أعربت الدول الافريقية وعبر رؤسائها عن شكهم ومخاوفهم حول ما قد يثيره هذا الاتفاق على مستوى الدول الافريقية، فهو سيؤدي الى تفريق الدول الافريقية الى دويلات منفصلة على غرار جنوب السودان، لاسيما تلك الدول التي توجد فيها مشاكل في بعض الأقاليم التابعة لها.

والله ولي التوفيق

1. المطلب الأول: نص الاتفاقية وموعد عقدها

اتفاق السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون كارنج جاء بعد محادثات ماراثونية وشاقة في مشاكوس – كينيا.

في بداية الامر لم يتحدد معرفة الطرف الوسيط الذي طرح بنود ذلك الاتفاق حيث تتضارب معلومات المصادر المجودة، فهناك من ينسبها الى الولايات المتحدة الامريكية، وهناك من ينسبها الى كينيا الدولة المضيفة للمحادثات، ومصادر أخرى اكدت ان سكرتارية (الايجاد) نفسها هي التي تبنت عقد الاتفاق بين الطرفين.(كول، 2009: 325)

وهنا يمكن القول ان أيا كانت الجهة التي طرحت المبادرة، فهناك حقيقة يجب ان لانغفل عنها وهي، ان النزاع في السودان هو أطول صراع عرفته القارة السمراء، وان هناك مظالم تاريخية وعدم مساواة في مشروعات التنمية بين مختلف المناطق السودانية التي يجب معالجتها، واقتناعا من الأطراف بأن الطبيعة الحيوية لجهود السلام تقودها الايجاد برئاسة الرئيس دانيال اراب موى رئيس كينيا توفر الوسائل لتحقيق سلام عادل ومتواصل، والتزاما بحل سلمي للنزاع عبر التفاوض لما فيه مصلحة جميع سكان السودان.

أدت الضغوط المكثفة والواسعة لانهاء تلك الحرب والصراعات الاهلية الى جمع بعض الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا، وكذاك منظمة الايجاد الافريقية، والحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان ممثل الجنوب، والجلوس على طاولة المفاوضات في مدينة مشاكوس

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

في إقليم مشاكوس التابعة الى دولة كينيا تلك الدولة الافريقية، وتحت رعاية رئيس الدولة الكيني اروب موي في 20 مايو عام 2002. (كول، 2009: 326)

وبعد خمسة أسابيع من المفاوضات المكثفة، التي ترتفع فيها العواطف والتوترات، لكي توفر تلك الأطراف اطارا عاما يمكن من خلاله الوصول الى صفة السلام الدائم والمناسب لحل تلك الزمة المريرة والطويلة.

وهكذا وبعد اكثر من عشرين عاما من الحرب المدمرة والتي راح ضحيتها اكثر من مليوني مواطن ودمرت فيها الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء جاء الوقت لكي يصل السودان الى بر الأمان ويحل الأمان. (يوه، 2016: 141)

ورغم تصاعد العمليات العسكرية في الفترة اللاحقة واحتلال الجيش الشعبي لدينتي كبويتا وتوريت اضطر الطرفان المتحاربان لتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار المؤقت في أكتوبر 2002 قابل للتجديد كل ثلاثة اشهر.

وجاء ذلك التوقيع على تلك الهدنة المؤقته من خلال الضغوط الدولية المكثفة تم جمع ممثل الحكومة السودانية علي عثمان محمد مع ممثل الجبهة الشعبية لتحرير لسودان ممثل الجنوب السوداني جون كرنج وجاءت تلك الخطوة باتجاه إحلال السلام، ومثلت املا بنجاح المفاوضات التي ظلت تتعسر طوال سنوات مضت. (يوه، 2016: 142)

وبالفعل جاء توقيع اول بروتوكول من اتفاق السلام وهو بروتكول الإجراءات الأمنية والعسكرية في 255 ديسمبر 2003، ثم تلا ذلك التوقيع تباعا توقيع البروتوكولات الخرى.

شهد على توقيع اتفاقية السلام الشامل الرئيس كيباكي، رئيس كينيا، التي استضافت مفاوضات السلام لمدة عقدين من الزمان، والرئيس اليوغندي موسفيني، رئيس مجموعة الايجاد الافريقية، ودانيال اروب موي الرئيس الكيني السابق، وكذلك شهد عليها ممثلين منظمات دولية وإقليمية، منها منظمة الأمم المتحدة، والجامعة العربية، والأمانة العامة للاتحاد الافريقي.(موسى، 2009: 201)

وبعد تلك المعاناة وصلت خطوات الاتفاقية الى نهايتها وأوقفت الحرب المدمرة والتي استمرت سنين طويلة، وما خلفت من ورائها الاف القتلى والجرحى والمشردين، والخسائر المادية الفادحة، اظف الى ذلك عدم الاستقرار الداخلي والخارجي لعموم السودان.(موسى، 2009: 202)

تقديم مسودة الاتفاقية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

كان الاجراء المتفق عليه في جولة محادثات ناكورو في دولة كينيا هو ان تقدم سكرتارية وساطة الايقاد الافريقية للطرفين مسودة اطار لحل القضايا العالقة لتفعيل اتفاق بروتكولات مشاكوس (مشاكوس) ليبدي كل طرف من الأطراف رأيه، ثم تتبع ذلك متابعة مناقشة الأمور الأخرى.

وبالفعل قدمت قدمت السكرتارية للطرفين وثيقة بعنوان (مسودة اطار لحل القضايا العالقة الناتجة عن تفصيل بروتوكول مشاكوس.(سعيد، 2012: 433)

رد كل من الطرفين على تلك المسودة خلال جلسة المناقشة المفتوحة بتاريخ 12 يوليو 2003، وتم رفع الجلسة ليتسنى لك طرف دراسة المسودة المقدمة من السكرتارية ومعرفة رد الطرف الثاني، من ناحية أخرى تم تأكيد الوثيقة من قبل الجهة الراعية للجلسة، وان الجلسة مفتوحة للنقاش وليست نهائية.

يذكر ان الحكومة كانت لها بعض على تلك الوثيقة والتي أدت الى تأخير التوقيع فترة من الزمن، وكان ذلك واضحا ضمن المفاوضات المطولة بين الطرفين، ومن جملة تلك الماخذ للحكومة: (سعيد، 2012: 434)

1 – تعتبر الوثقية تراجعا عن خيار الحدة في الفترة الانتقالية التي اكد عليها بروتوكول مشاكوس وذلك بالنص عل وجود جيشين وبنكين مركزيين وعملتين مما يمهد الانفصال.

2 – سلمت إدارة الجنوب للحركة الشعبية – الجيش الشعبي لتحرير السودان وحدها في تجاهل تام لمشاركة القوى السياسية الجنوبية الأخرى.

3 – قيدت رئيس الجمهورية في اتخاذ القرار عندما طالبت بموافقة نائب الرئيس على كل القرارات، مما يعتبر إعطاء الأخير حق النقض (الفيتو).

4 – في الوقت الذي لا تسمح فيه للحكومة المركزية باي دور فعال في إدارة الجنوب يمنح لرئيس الحركة الشعبية سلطة واسعة في إدارة الشمال.

5– غير عادله حول تقسيم الثروة لانها تعطي الجنوب اكثر من حقه على حساب المناطق الأخرى في السودان. (الافندي و اخرون، 2006: 89)

وهنا تجدر الإشارة الى بعد مفاوضات طويلة ومعقدة كما اشرنا سابقا، وبعد طرح تلك الماخذ ومناقشتها، وبعد دخول الطرفان في محادثات حول تفاصيل الحكم في الفترة الانتقالية، وكذلك كيفية صياغة بروتوكولات الاتفاقية، مع تأكيد وقف اطلاق النار بين الطرفين واليات التطبيق، والتي جاءت كلها في صيغة (اتفاقية السلام الشامل). (شداد، 2004: 20)

كانت بروتوكولات الاتفاقية كالاتي: (شداد، 2004: 21)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

1 – بروتوكول مشاكوس

2 – بروتوكول الإجراءات الأمنية

3 – بروتوكول تقاسم الثروة

4 – بروتوكول المشاركة في السلطة

5 – بروتوكول المناطق الثلاث

6 – البروتوكول حول ولاتي جنوب كردفان والنيل الأزرق

7 – بروتوكول منطقة أ بيي

ولقد جاءت اهم بنود الاتفاقية كالات: (أبو سعدة، 2010: 40)

1 – ان وحدة السودان القائمة على الحكم الديمقراطي والعدالة لجميع سكان السودان هي أولوية الطرفين، وانه يمكن الاستجابة لتطلعات سودانيي الجنوب داخل هذا المنظور.

2 – لسكان جنوب السودان الحق في إدارة شئونهم في المنطقة التي يعيشون فيها.

3 – لمواطني جنوب السودان الحق في تقرير المصير، وهو حق يرتكز على تميزهم الثقافي والديني واللغوي في البلاد وعلى تاريخ مشترك.

4– لسكان جنوب السودان حق ايداء وجهات نظرهم إزاء وضعهم وشكل نظام حكمهم عبر استفتاء عام.

5 – ترتيبات الفترة الانتقالية، كي يتسنى انهاء النزاع ولضمان مستقبل يسوده السلام والازدهار لكل شعب السودان، ومن اجل التعاون في مهمة حكم البلاد لحين تبني شكل نهائي، حيث تم التنسيق لفترة انتقالية تتراوح مدتها بين أربعة اشهر وسنة وشهر يتم خلالها وقف الاعمال العدوانية وإقامة مؤسسة الحكم الانتقالي.

6 – وفيما يتعلق بهياكل الحكم يوافق الطرفان في اطار سودان موحد يعترف بحق سكان جنوب السودان في تقرير المصير، هذا ويتشكل السودان من ولايات لكل منها حكومتها الديمقراطية الدستورية، وكذلك يتكون جنوب السودان من ولايات ويكون لكل منها حكومتها الديمقراطية الدستورية الخاصة بها.

7 – ينشأ مجلس للدولة على المستوى القومي بحيث يكون هناك مجلسان تشريعيان ويتكون المجلس التشريعي من ممثلين من المجالس التشريعية للولايات، فينحصر نشاطه في حماية مصالح الولايات وحشد جهود الولايات في إدارة الدولة المشتركة لكل السودان.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

8 – يتم تأسيس حكومة إقليمية لجنوب السودان بسلطات واسعة تسمح لسكان جنوب السودان بمتابعة وإدارة الشئون العامة في المنطقة التي يقطنون فيها، ويتم تشكيل الحكومة الإقليمية لجنوب السودان بأسلوب ديمقراطي تمثيلي وتعمل بما ينسجم ودستور جنوب السودان.

9– التأكيد الكامل على حق سكان جنوب السودان في تقرير المصير، مع التوزيع المتساو للموارد وتقاسم الثروة وتوزيع متساو، وعادل للأصول الحكومية.

10 – يتم تأسيس الية (جهاز للشكاوي يعمل على تنفيذ بنود اتفاقية السلام، ويمنح الجهاز السلطات التي تخوله تلقي الشكاوي حول أي خروقات للاتفاقية وإصدار الاحكام، وفي الصدد يتلقى الجهاز الشكاوى من طرفي الاتفاقية ومن اطراف ثالثة مثل اطراف المجتمع.

تم توقيع الاتفاقية والاتفاق على كافة البروتوكولات في (مشاكوس) بتاريخ 26 ابريل 2004 م، بعد دخل الطرفان في مفاوضات حول الية التنفيذ لبنود الاتفاقية، واختتمت تلك المفاوضات في 31 ديسمبر 2004، وبعدها اتفق الطرفان أيضا على ماسمي ب قائمة التصويبات في البروتوكولات والاتفاقيات. (أبو سعدة، 2010: 42)

وهنا تجدر الإشارة انه بعد كل تلك المعاناة والصبر على مجريات المفاوضات، جاءت ساعة الحقيقة وتم توقيع اتفاقية السلام الشامل في السودان لتنهي كل تلك الصراعات والقتال الطويل في السودان.

وفي يوم 9 يناير 2005 ووسط وجود إقليمي ودولي مكثف تم توقيع اتفاقية السلام النهائية في استاد نيا بنيروبي، حضر التوقيع ممثلون لدول لدول إيجاد، الاتحتد الافريقي، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، الاتحاد الأوربي، الأمم المتحدة، جمهورية مصر العربية، بالإضافة الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وإيطاليا والنرويج. (يوه، 2016: 200)

كذلك حضر التوقيع أيضا عدد كبير من المواطنين السودانيين وخاصة من جنوب السودان، حضر بعضهم من الخرطوم ولكن غالبيتهم من الإقليم حضروا ليشهدو ذلك الحدث التاريخي في تاريخ السودان الحديث.(كول، 2009: 340)

المطلب الثاني: القوى الدولية وموقفها من الاتفاق

أعلنت الولايات المتحدة الامريكية انها قد وجهت الدعوة لاطراف النزاع السوداني للاجتماع في وزارة الخارجية الامريكية في واشنطن في ديسمبر 2002، لاجراء مشاورات حول مفاوضات السلام التي اختتمت جولتها الثانية في مشاكوس بكينيا، واكدوولتر كاتستينر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الافريقية ان الدعوة وجهت الى الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وحدهما، وسيتم التشاور معهما حول عدد من القضايا التي تخص قضية السلام.

كما اشارت بعض المصادر الى ان واشكن أبدت تفاؤلا كبيرا بإمكانية تحقيق السلام في السودان وأوضحت الى إمكانية توقيع اتفاقية سلام شامل ونهائي في مارس رغم وجود كثير من الصعوبات، وأكدت ان المسئولين الأمريكيين سيحاولون دفع الطرفين لتقديم تنازلات مهمة وتحفيزهما على التقدم في اتجاه السلام.

من ناحية أخرى كانت هناك الكثير من المصادر تشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تنوي الى إقامة حفل توقيع معاهدة السلام الشامل التي تخص السودان في واشنطن، وان إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش تفضل ان تقطف ثمار السلام السوداني بتوقيع مثل هذا الاتفاق التاريخي في واشنطن والذي ينهي أطول حرب أهلية في افريقيا امتدت الى اكثر من ربع قرن.(خالد، 2012: 100)

في حين اكدت مصادر أخرى الى ان الجولة المقبلة من محادثات مشاكوس بكينيا في يناير 2003، التي تستمر لمدة ستة أسابيع تختتم في فبراير المقبل من نفس العام على ان يتم التوقيع النهائي في مارس المقبل.

واكد كاتستينز ان ظروف السلام افضل الان من ذي قبل، بعد الاتفاق الذي تم التوصل اليه في السودان بين الخرطوم والحركة االشعبية، كما اكد كاتستنيز لمؤسسة هيرتنغ بواشنطن ان الأمور مهيئة اكثر من أي وقت وان تستغل فلست متاكدا متى يمكن استغلال الوضع مرة أخرى، واكد انه يتعين علينا السعي وراء ذلك. (خالد، 2012: 100)

من جهة ثانية تزايد الترحيب الدولي بتوقيع مذكرة التفاهم بين الخرطوم الجنوب السوداني، وبعد ترحيب الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا رحبت روسيا بالاتفاق وأكدت وزارة الخارجية الروسية في بيان رسمي ان موسكو تبدي ارتياحا من ان الطرفين استعرضا المساعي الحميدة واكدا تصميمهما على مواصلة الحوار الرامي الى وضع اتفاقية سلمية على أساس الحفاظ على وحدة أراضي السودان، وأعربت كندا عن ارتياحها لما توصلت اليه المفاوضات السودانية.(صالح، 2006: 150)

لقد كان من الملاحظ ان التحرك الأمريكي لدفع عملية السلام في السودان، كان نتيجة لضغوط محلية أمريكية حيث تحركت اللوبيات وعملت على تفعيل قانون السلام الذي بداء في الكونغرس منذ

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

عام 1999، ثم صدر فتم تأجيله ثم لوحت به إدارة بوش في عام 2002 عندما انسحب وفد الحكومة من المفاوضات بسبب خرق حركة غارنغ لوقف اطلاق النار.(صالح، 2006: 151)

صدر قانون السلام الخاص بالسودان مرة أخرى 12 أكتوبر 2002، وقد شهد الرئيس الأمريكي على بدء الطرفين، الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المفاوضات الخاصة باحلال السلام.

تضمن قانون سلام السودان وصفا مفصلا لكثير من الأوضاع في السودان، فمثلا تضمنت المادة (8) من القانون تتحدث عن البنية التحتية والوضع المالي للسودان وتركيب خطوط النفط، والى أي مدى استفاد مواطنو الإقليم المنتجة للنفط من ايراداته، واستغلال النفط ومدى دعم لقدرة الحكومة في تمويل الحرب.

والحالة الإنسانية للشعب الجنوبي، وكانت الحكومة تتابع ذلك عبر مداولات للتقارير التي كن يرفعها باستمرار المبعوث الأمريكي الخاص الى السودان السفير جون دانفورث، كما اشارت المادة (11) الى تدهور الوضع الأمني في الجنوب ونزوح الالاف من قراهم نتيجة للحرب.(صالح، 2006: 101)

كل ذلك يؤكد الاهتمام الأمريكي الكبير باسان السوداني عموما، ومستقبل الجنوب بصورة خاصة، ومع ملاحظة الدعم الأمريكي المتواصل للحركة الشعبية لتحرير السودان معظم فترت الحرب.(صالح، 2006: 101)

ومن ناحيته اكد وزير الخارجية الكندي بيل غراهام في بيان له ان كندا مشجعة كثيرا باتفاق الطرفين على وضع حل دائم يتم التوصل اليه بالمحادثات السلمية لوقف صراعهما الطويل طبقا لما تطالب به الاسرة الدولية ومن جهة أخرى أعلنت الموفدة الخاصة لكندا الى مفاوضات السلام السودانية موبينا ان هذه الاتفاقات ستتيح نقل المساعدات الإنسانية الى السودانيين الأبرياء الذين يعانون بسبب ذلك الصراع.(علي، 2012: 165)

كما اكد الرئيس الاريتيري افورقي ان بلاده لن تطرد المعارضين السودانيين من أراضيها مقابل طرد المعارضة الارتيرية من السودان، وأشار الى محاولات تجريها السودان في هذا الصدد لتسوية الازمة بين البلدين، واوضح افورقي ان المعارضة السودانية بقية لحين حلول السلام في السودان.(علي، 2012: 166)

2. المطلب الثالث: تأثير الاتفاقية على الجانب العربي والافريقي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

في هذا الاطار أبدت الاطار أبدت لجنة الشئون العربية والخارجية والامن القومي بمجلس الشعب الجهود المستمرة التي يقوم بها الرئيس المصري محمد حسني مبارك من اجل تحقيق الاستقرار والامن ودعم الاستقرار في السودان وابعاده عن اية احتمالات يكون من شأنها التأثير على مصالحه العليا تعبيرا عما يكنه كل مصري من مشاعر خاصة واهتمام بما يجري على ساحة السودان.

انطلاقا من مبدأ راسخ يحرص على وحدة الأراضي السودانية، اذ يحرص مصر على موقف ثابت والتزام دائم بالمواقف المبدئية التي تمس ثوابت القضايا العربية والافريقية ومن أهمها قضايا وحدة واستقرار الدول العربية والافريقية، عدم تفتيتها على أسس عرقية او دينية او قومية، لاثاره الوخيمة على امن واستقرار دول المنطقة. (البحري، 2004: 200)

ونشير الى ان مصر قد اتخذت الدعوة لحل مشاكل السودان وغيرها من الدول عبر التفاهم والتشاور من اجل تحقيق الاستقرار للبلاد، اذ ان الشعبين الشقيقين في مصر والسودان تربطهما علاقات تاريخية وطيدة من اجل المصلحة المشتركة للشعبين.(البحري، 2004: 201)

علما ان مصر قد اكدت دوما على موقف ثابت واصيل عبر كل فترات التاريخ وهو حرصها الشديد على وحدة الشعب والتراث السوداني وسلامة أراضيه.

ويمكن القول ان مشكلة السودان طوال تاريخه الحديث ليست في التوصل الى اتفاقات سياسية براقة بقدر ما هي في التوصل الى اتفاقات مستندة الى إرادة كافة القوى السياسية السودانية التي تمثل إرادة جموع الشعب السوداني بتياراته السياسية والفكرية.(علي، 2012: 167)

وبغير ذلك لن يكون هناك سوى مجرد وثيقة تأخذ حظها من الشهرة وقدرا من التاييد واخر من الرفض وهو ما جرى في اتفاق ماشاكوس ومن ثم لا يستند الى إرادة الشعب السوداني مما يجعله معيبا في جوهره ومضمونه مهما قيل فيه من عبارات الاطراء والمديح ومهما قيل فيه من تدبير وشرعية التدخل الخارجي.(سالم، 2013: 8)

وهذا الواقع الجديد سيلقي بعبء وتحد على المنطقة العربية كلها وعلى مصر والسودان بصفة خاصة ويمكن ان تتطور سياسة الاحتواء والالتفاف حول مصر والسودان مما يوجب عليهما معا ان يخصصا استراتيجية مشتركة وان يضما اليهما ليبيا، ولابد من تحديد رؤية خاصة للعلاقة بين مصر والسودان على أساس إيجابي، وهو ما يتطلب فهما جيدا لخصوصية تلك العلاقة، وهذا يدعونا الى التفكير في إقامة وحدة في وادي النيل على أسس سياسية واقتصادية وامنية متكاملة تتحصن من الاختراق بواسطة السياسات المعادية التي تستهدفه مما سيؤدي الى إعادة بناء هذا الإقليم على أساس

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

من المبادئ والمصالح المتجانسة لتقوية حضوره واسهاماته على المستوى الإقليمي والدولي.(سالم، 2013: 10)

اما من ناحية الموقف الرئاسي المصري والذي الجانب الحكومي الرسمي لجمهورية مصر العربية، من اتفاقية (مشاكوس) وبروتوكولات ماشاكوس، نلاحظه من خلال تصريحات الرئيس المصري محمد حسني مبارك في اكثر من مناسبة سواء في حديثه الى شباب الجامعات (27-8-2002) او في خطابه لمجلس الشعب والشورى او خطابه للمؤتمر العام للحزب الوطني او في المؤتمر الشعبي الذي عقد في اسوان (17-12-2002) او خلال لقاءاته او مقابلاته. (خالد، 2012: 80)

كلها كانت تؤكد على ان مصر لا تعارض بروتوكول ماشاكوس لكنها تعارض تقسيم السودان او انفصاله، الامر الذي من شأنه ان يؤدي الى التفكك والفوضى، كما تنفي تدخلها في الشئون الداخلية للسودان، لكنها تسعى من اجل الحفاظ على وحدته.

اكد الرئيس المصري محمد حسني مبارك في حديثه الى طلاب الجامعات بالإسكندرية ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في السودان مبدئي وليس اتفاقية نهائية، مؤكدا ان العلاقات المصرية السودانية طيبة للغاية، وان مصر ضد تقسيم السودان لان التقسيم من شأنه ان يهدد افريقيا بأكملها ويؤدي الى فوضى، وفي نفس الوقت فان الحكومة المصرية تساند أي قرار لا يؤدي الى تقسيم السودان. (يوسف واخرون، 2010: 250)

من ناحية اكد الرئيس المصري مبارك خلال لقائه لمبعوث الرئيس السوداني عقب توقيع الاتفاق المبدئي في ما شاكوس، ان مصر تقف مع وحدة السودان، ومع الشعب السوداني في سعيه من اجل تثبيت هذه الوحدة، في اطار سودان واحد وقوي، يتمتع فيه كل أبنائه بحقوقهم كاملة، ويجنون معه ثمار الثروة القومية السودانية. (يوسف واخرون، 2010: 251)

ويذكر ان الرئيس المصري اصدر توجيهاته لوزير الخارجية المصري احمد ماهر قبل سفره لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الخطوط العامه للسياسة الخارجية المصرية فيما يتعلق بالموضوعات التي توليها مصر أهمية خاصة، وبخصوص السودان اكد مبارك ان مصر تقف دائما مع السودان الموحد، كما ان وقف القتال شيء ضروري للتسوية السلمية. (سالم، 2013: 12)

وهنا تجدر الإشارة ما تناولته المحادثات بين مبارك والقذافي في مدينة سرت الليبية، جاءت حول الأوضاع في السودان، كما تم استعراض خطرات التنسيق المصري – الليبي بهذا الشأن وجهودهما

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المشتركة من اجل وقف اطلاق النار في السودان الامر الذي يهئ المناخ المناسب للعودة الى المبادرات السلمية بين الأطراف المعنية ويحفظ للسودان وحدة ترابه وسلامة أراضيه.(سالم، 2013: 12)

من ناحية جاء استقبال الرئيس مبارك للرئيس الاريتري اسياسي افورقي في منتصف نوفمبر 2002، في محاولة رئاسية مصرية لاحتواء نظرة الحرب بين السودان واريتريا خاصة بعد تجدد الاشتباكات في شرق السودان والاتهامات السودانية لاريتريا بالضلوع في التدخل بهذا الشأن وهو الامر الذي نفته اريتريا، يذكر في هذا الشأن أيضا ان الرئيس الاريتري حضر الى مصر ليشارك في احتفالات تنصب البابا شنودة الثالث التي أجريت في نفس الوقت بالدير.(محمد، 2003: 150)

في خطوة أخرى ذكر الرئيس في رده على احد الأسئلة التي وجهت لسيادته اثناء انعقاد المؤتمر الشعبي في اسوان ان السودان دولة شقيقة ولها خصوصية معنا، ومصر قامت بجهود مخلصة من اجل وحدة السودان ومازلنا نبذل الجهود في ذلك، وأضاف مبارك: اننا لا نستطيع ان نقف امام إرادة السودان لكننا ننصح ونساعد على وحدة أراضيه، والمبادرة المصرية – الليبية قامت على أساس ذلك، وان كانت لاتتفق من ماشاكوس، و اضاف الرئيس، اننا نساند وحدة السودان لانها امتداد لنا وهي دولة شقيقة ولنا حط اتراتيجي لا نغيره في هذا الصدد. (محمد، 2003: 151)

وعلى هامش الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية الاتحاد الافريقي المنعقد في طرابلس في ديسمبر 2002 اجتمع احمد ماهر وزير الخارجية المصري مع وزير خارجية السودان، وقال الوزير المصري ان المبادرة موجودة لانها ترتكز على مبادئ ثابته تتفق مع مصلحة الشعب السوداني وتستهدف الحفاظ على وحدته وسلامته، مؤكدا ان مصر لم تتخل ولم يتخل السودانيين عن هذه المبادرة، مظهرا حرص مصر على وحدة السودان والاستقرار في المنطقة كلها. (يوسف واخرون، 2010: 252)

من جانبه فقد اكد السفير الدكتور محمد إبراهيم رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية ان أي اتفاق يتم التوصل اليه في السودان ويحمل بذورا قد تؤدي الى انفصال الجنوب عن الشمال السوداني سيكون مصيره الفشل، مؤكدا على أهمية الدور المصري في إحلال السلام وضرورة وجوده.(يوسف واخرون، 2010: 253)

يسجل للمعارضة المصرية دور مهم في لفت الأنظار لمخاطر انفصال السودان، خصوص صحيفة الوفد التي قدمت للقارئ المصري النسخة الاصلية لبروتوكول ماشاكوس، ورد التجمع الوطني الديمقراطي المعارض عليها ولكن اقتصرت المعارضة في تحليلها لبنود بروتوكول ماشاكوس على تخوفها من

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وصول امدادات المياه بشكل أساسي الى مصر رغم ان النيل الأزرق الذي يمد مصر بمعظم المياه الوارده لها لا يمر بجنوب السودان. (دينق، 2002: 150)

وقد تقتصر الخطورة على إقامة بعض المشروعات كما حدث ابان توقف مشروع جونجلي في مرحلته الثانية بسبب الحرب الدائرة في جنوب السودان، وانصرفت معظم اراء المعارضة الى موضوع الدور الإسرائيلي في جنوب السودان ووجود عنصر المؤمرة لتخريب الامن المصري القومي في الجنوب.(دينق، 2002: 151)

المطلب الرابع: ابعاد ومستقبل الاتفاقية حول جنوب السودان

كان بروتوكول ماشاكوس هو اول اتفاق اعتبر من البعض انه اول اتفاق يعول عليه منذ 19 عاما على انتهاء الحرب الاهلية في جنوب السودان، ووصفه البعض انه تاريخي باعتباره يضع اطارا للحل المستقبلي الشامل خاصة في المسائل الأساسية المتعلقة بعلاقة الدين بالدولة وبحق تقرير المصير لاهل السودان.

كما وصف الاتفاق بانه سيكون نقطة تحول مفصلية في تاريخ السودان الحديث اذا صارت الامو، الى نهايتها باتجاه السلام، لكن بقدر مارای البعض في الاتفاق طريقا للسلام الدائم.

من ناحية أخرى راى فيه اخرون عكس ذلك تماما اذ تتوقع بعض الأحزاب السودانية المعارضة فشل الاتفاق لانه تجاهل اشراك القوى السياسية السودانية في الرأي وفي التعاون ورمي الى تفرد الحكومة بحكم الشمال وتمكين الحركة الشعبية لتحرير السودان من الاستئثار بحكم الجنوب.(أبو العينين، 2008: 50)

هذا إضافة الى ان اخرين قد رأو فيه لغزا خطيرا وتعتيما على التفاصيل لاسيما فيما يتعلق بمسألتين الاساسيتين أي علاقة الدين بالدولة وضمان حق تقرير المصير للجنوبيين.

ومن المقرر ان تستأنف المفاوضات لمحاولة التوصل الى اتفاق عملي حول مسائل جوهرية مثل تقاسم السلطة وتقاسم الثروة ومسائل إجرائية مثل الاليات المفضية لوقف اطلاق النار ومراقبة اطلاق النار.

ومن المؤاخذات الأخرى على الاتفاق انه تجاوز المبادرة المصرية الليبية ولم يأخذ في الاعتبار مصالح بلدان الجوار خاصة م يتعلق بحق تقرير المصير الذي تخشى مصر ان يقود الى انفصال الجنوب عن الشمال ويؤدي الى تفتيت وحدة الشعب السوداني شماله وجنوبه.(أبو العينين، 2008: 51)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وهكذا فان بروتوكول ماشاكوس يثير للجدل بين مؤيد ومعارض حيث يعتقد المعارضون ان حكومة السودان برئاسة الرئيس عمر البشير قد وقعت اتفاقا اسوء من الاتفاق الذي وقعه الاب الروحي لثورة الإنقاذ حسن الترابي مع جون جرانج او من الاتفاقات التي اوشكت على توقيعها حكومات سابقه. (دينق، 2002: 159)

اذ يبدو انه لم يكن هناك من خيار امام الحكومة السودانية الا ان تقبل بتطبيق حق تقرير المصير لجنوب السودان لتحصل بالمقابل على تنازل من الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان عن موقفها المطالب بضرورة ان ينص أي اتفاق موقع بين الطرفين على فصل واضح في العلاقة بين الدين والدولة وحق تقرير المصير للجنوب حيث كانتا العقبتين الرئيستين امام التوصل لاي اتفاق بين طرفي الصراع السوداني طيلة أعوام الحرب الاهلية. (اسماعيل، 2003: 230)

وبالرغم ان الحكومة السودانية ترى ان ما تحقق عبر اتفاق ماشاكوس بعد انجاز تاريخيا الا ان بعض القوى السياسية المعارضة لم تتوان في كيل الانتقادات لصيغة ذلك الاتفاق وللحكومة التي اتهموها بعزلها للقوى المعارضة وهي تتخذ مثل هذه الخطوة المصيرية في تاريخ السودان.

ان ابرز ما توصل اليه الجانبان في الجولة الأخيرة لماشاكوس ربما لا يتجاوز مجرد الرغبة المشتركة في تواصل المفاوضات من جهة واستبقاء حالة وقف اطلاق النار من جهة أخرى في حين ان الجولة المقبلة من المفاوضات في يناير 2002 لا احد يعلم سوى الله وحده، ما الذي تنطوي عليه نيات الإدارة الامريكية من دعوة الجانبين الى اللقاء في واشنطن قريبا.(اسماعيل، 2003: 230)

في حين ان السؤال المطروح هو ؟ هل المقصود تقريب وجهات النظر في القضايا العالقة ام وضع الجانبان في حالة اذعان لغرض السلام الأمريكي الذي لا يعني بكل تأكيد الحفاظ على وحدة السودان وانما فصل الجنوب بمد اتاحة حق تقرير المصير لا بنائه إيذانا بالهيمنة على مقدراته البترولية، وها هي الشركة الكندية التي تمثل الجانب الأقوى في مجموعة الشركات التي تعمل في مجال الاستثمارات البترولية في السودان تعلن انسحابها وتتنازل عن امتيازها أخيرا لشركة هندية ليست في الحقيقة سوى واجهة للنفوذ البريطاني ونصيبه من قسمة الثروة والمصالح حال قيام الدولة الجنوبية وعاصمتها جوبا.(أبو العينين، 2008: 254)

اما الحديث عن قسمة السلطة بين الإنقاذ والحركة الشعبية ومن يكون النائب الأول لرئيس الدولة الجمهورية علي عثمان ام جون كارانج، وكذا قسمة الثروة بين الشمال والجنوب وحدودهما الإقليمية او

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

اختيار صلاحيات للعاصمة الفيدرالية المرتقبة، فان العالمين بباطن الصراع السياسي في السودان يعلمون خفايا المخطط الأمريكي بالهيمنة على الثروة. (أبو العينين، 2008: 255)

وهنا تجدر الإشارة الى انه في قانون الاستفتاء يلزم طرفي (اتفاق السلام الشامل) الدخول في مفاوضات من اجل التوصل الى اتفاق بشأن المسائل الجوهرية في مرحلة ما بعد الاستفتاء، وباتمام تلك المفاوضات بحضور كل المنظمات والدول الموقعة على اتفاقية السلام تشمل هذه القضايا الأساسية.(قاسم، 2004: 54)

1 – الجنسية والمواطنة.

2 – العملة.

3 – الخدمة المدنية.

4 – وضعية الوحدات العسكرية المشتركة المدمجة.

5 – الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

6 – الأصول والديون.

7 – النفط (حقول النفط والإنتاج والترحيل والنقل والتصدير).

8 – العقود والبيئة في حقول النفط.

9 – المياه.

10 – الثروة.

إضافة الى الموضوعات الجوهرية العلاه، هناك لمسائل المتعلقة بالامن وبؤر الانفجارات المحتملة، حيث ظلت التحليلات الاستخباراتية والمتابعات الأمنية تميل الى تحديد المناطق التي تحمل عوامل انفجار امني، تاسيسا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها، وكذلك علاقتها بطرفي اتفاق السلام الشامل ولعل ابرز المناطق التي تعيش مثل تلك الظروف، التي تجعلها عرضة لتدهور امني كنتاج متلازم لعملية انفصال الجنوب، هي: (قاسم، 2004: 55)

1 – منطقة التماس الحدودية بين الشمال والجنوب.

2 – جوبا عاصمة الجنوب، والخرطوم عاصمة الشمال.

3 – منطقة أبيي وشرقها، اللتان تشهدان تسليحا عاليا.

4 – منطقة جنوب النيل الأزرق.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

5 – منطقة التداخل القبلي والاقليمي الواقعة بين جنوب كردفان وشرق ولاية بحر الغزال، التي تشهد تواجدا عسكريا كثيفا لطرفي اتفاقية السلام الشامل.

6 – منطقة جبال النوبة في ولاية جنوب كردفان، التي تشهد تدخلا عسكريا وسياسيا من الحركة الشعبية تاسيسا على الشراكة التنظيمية القديمة المتصلة، فضلا عن التوافق الأيديولوجي والسياسي.

7 – مناطق التداخل القبلي على الحدود الجنوبية لولاية النيل الأبيض.

ام الان بعد دخول الانفصال حيز التنفيذ، أي بعد اكمال تنفيذ بنود اتفاقية السلام، من دون لتفاق سياسي مسبق حول القضايا العالقة، بخاصة في ما يتصل بالقضايا الأساسية، وهنا يمكن القول ان سيناريو الانفصال هو من اكثر السيناريو هات صعوبة وتاثيرا في مستقبل العلاقة بين الدولتين الوليدتين، وله امتدادات قلسية على امن المواطنين الجنوبيين في شمال السودان والشماليين في جنوب السودان، ووساكني مناطق التماس الحدودي بين الدولتين القادمتين، وابرز المستويات المهمة كالاتي: (قاسم، 2004: 56)

1 – على المستوى الأمني

غياب الاستقرار والامن واحتدام الفوضى واتساع نطاق دائرتها في انحاء البلاد، بما في ذلك الخرطوم وجوبا، وتكون منطقة أبيي ومناطق انتاج النفط اكثر المناطق احتمالا للتاثر باعمال عنف متبادلة، وكذلك النطاق الجغرافي الممتد على طول منطة التماس الحدودي. اضف الى ذلك خطر المواجهات المسلحة بين الجيش السوداني والجيش الشعبي لتحرير السودان. (قاسم، 2004: 57)

علاوة على ذلك التدخل الخارجي الدولي والإقليمي بغرض فرض حماية الدولة الجديدة، مع محاولة تحريك الشعب الجنوبي المساند للحركة الشعبية في الخرطوم وحلفاء الحركة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، ويترافق مع ذلك رد فعل مقابل ذلك التحرك، تتمثل في توجه أجهزة الامن في الشمال كردة فعل لتلك التحركات.

2 – على الصعيد الاقتصادي والإنساني

اما من جانب تلك الناحية فقد يحدث توقف في الأنشطة الاقتصادية المشتركة، ولاسيما اعمال التنقيب وتصدير النفط، وانعكاس ذلك بالجانب السلبي على الأوضاع المعيشية والتنمية العامة.

ومن ناحية الصعيد الإنساني فان اتساع نطاق تحركات النازحين واللاجئين من جنوب السودان واليه وازدياد اعدادهم على المناطق الحدودية وتفاقم الازمة الإنسانية، اضف الى ذلك التهجير القسري للجنوبيين من الشمال للضغط على الحكومة الجديدة.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

3 – على الجانب السياسي

كان لظهور التحالفات السياسية الجديدة بين بعض الأحزاب السياسية الجنوبية وحزب المؤتمر الوطني تاثيرها على المشهد السياسي السوداني الجديد، مع صعود النزعة الانفصالية بين الحركات المسلحة في دارفور، الامر الذي من شانه ان يزيد من تعقيد مسار محادثات السلام بين حزب المؤتمر الوطني وهذة الحركات. (قيلي، 2009: 60)

الخاتمة

لقد تبين لنا من خلال مجريات البحث عدة نتائج كانت مؤثرة على تلك الاتفاقية المهمة في التاريخ السياسي السوداني، لكن يجب التطرق الى نقطة مهمة، وهي ان توقيع اتفاقية السلام الشامل في كينيا.

تكمن قيمته في وضع خد للحرب، لكن المخاطرة هي ان يكون الاعتماد عليه في مجتمع سوداني متكامل، لان التعويل على اتفاقية السلام لتكون حلا جذريا يعكس رؤية قاصرة، وقد يثبت الوقت عدم صدقها لانه توجد هناك فروق كبيرة بين الواقع الاجتماعي ورؤية السياسيين السودانيين.

ذلك لان هذه الاتفاقية تختزل مشكلة معقدة مثل مشكلة الهوية، في معالجات سياسية اقتصادية، بل تتعدى ذلك الى جوهر العلاقات والذي يكمن في البعدين الاجتماعي والهوية الثقافية، وليس في البعد السياسي او البعد الاقتصادي.

ان هذه الاتفاقية على الرغم من عظمتها وقيمتها في إيقاف الحرب الاهلية الطويلة والتي انهكت البلاد في كل النواحي، الا انها بطابعها السياسي والاقتصادي تظل قاصرة دون تحقيق الاندماج الكامل بين شعب الشمال وشعب الجنوب.

فهي سياسيا، تشرك الجنوبين في مركز القرار، واقتصاديا ربما تساعد في تخفيف الشعور بالظلم، غير ان كل ذلك يظل تدابير سياسية واقتصادية لاتمس جوهر البناء الاجتماعي او تغير في طبيعة العلاقات الجنوبية الشمالية، ولا يمكنها تحقيق اندماج الهويات الشمالية والجنوبية بما يحقق الوحدة الوطنية الكاملة والمستدامة.

ان الامر يحتاج الى جهد كبير ودور فعال من المفكرين والعلماء والوطنين والسياسيين انفسهم، في صياغة برنامج وطني للاندماج من خلال اليات محددة، من خلال توظيف وسائل الاعلام لهذا الهدف الوطني، وتوفير اطر التواصل الاجتماعي من انخراط الجنوبيين في منظمات المجتمع المدني والأهلي في الجنوب.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وتشجيع التعايش المدني الموحد، وانتهاج خطاب معتدل يزيل الهواجس والمخاوف من قلوب الناس وتعديل القناعات القديمة التي تبث الفرقة في المجتمع السوداني الأصيل.

بعدها جاء الباحث بعدة توصيات وهي:

- احترام ما تم الاتفاق عليه في اتفاق السلام الشامل حول توزيع الثروة بين الشمال والجنوب، والبناء عليه بالنسبة الى باقي السودان.
- معالجة قضية الدين والسياسة وفق المبادئ العامة، المساواة في الأديان وحرية العقيدة والضمير بصرف النظر عن المعتقد الديني.
- سيادة حكم القانون واستقلال القضاء ومساواة المواطنين أمم القانون بصرف النظر عن المعتقد او العنصر او الجنس.
- تعتبر المواثيق والعهود الدولية المعنية بحقوق الانسان جزءا لا يتجزأ من دستور السودان والقوانين السودانية.
- اما من الناحية الاقتصادية استمرار العمل بنظام العملة الواحدة في عموم البلاد.
- اما من السياسية يجب على الطرفين الشمالي والجنوبي بعدم القبول بالتدخل الأجنبي وخاصة الدول الكبرى والتي تؤدي بالتالي الى زيادة التفرقة بين الطرفين.
- في مجال تسويق النفط يجب العمل على تطوير الجانب النفطي والاستعانة بالشركات العالمية المتطورة في
- عملية التطوير وتوزيع الواردات بالتساوي بين الشمال والجنوب.
- تقوية الاواصر العربية والعمل على عدم خروج السودان من العالم العربي والجامعة العربية والاخذ بنظر الاعتبار بالعلاقة القديمة بين السودان ومصر ومحاولة تقويتها بما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين.
- وأخيرا يجب العمل على إزالة أي مخاوف قديمة موجودة لدى الجنوبيين تجاه الشماليين والعمل على تقوية وحدة البلاد والحفاظ علية.

والله ولي التوفيق

المصادر

[1] أبو العينين، محمد. (2008). إدارة وحل الصراعات العرفية في افريقيا (الطبعة الأولى). ليبيا: الدار الجامعية للنشر.
[2] إسماعيل، عبد القادر. (2003). مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان (1947-2003)

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

(الطبعة الثانية). القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية.
[3] الافندي، عبد الوهاب وآخرون. (2006). السودان على مفترق الطرق (قبل الحرب وبعد السلام) (الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
[4] خالد، منصور. (2012). السودان اهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين (الطبعة الأولى). الخرطوم: مكتبة بستان للطباعة والنشر.
[5] سعيد، الشيخ خضر. (2012). مستقبل السودان بعد انفصال السودان (الطبعة الأولى). بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.
[6] صالح، محجوب محمد. (2006). أضواء على مشكلة جنوب السودان (الطبعة الأولى). أم درمان: مركز محمد بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان.
[7] البحري، زكي. (2004). موقف الولايات المتحدة الامريكية من مشكلة الصراع في جنوب السودان (الطبعة الأولى). القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية.
[8] سالم، محمد أحمد. (2013). الإطار الدستوري للامركزية الفيدرالية في السودان: رؤية نقدية (الطبعة الأولى). الخرطوم: معهد دراسات الإدارة العامة والحكم الاتحادي، جامعة الخرطوم.
[9] دينق، فرانسيس. (2003). صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان (الطبعة الأولى). الخرطوم: مركز الدراسات السودانية.
[10] موسى، عبده مختار. (2009). مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان (الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
[11] كول، لام. (2009). الثورة الشعبية لتحرير السودان (ثورة افريقية) (ترجمة: إسماعيل ادم). (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة مدبولي.
[12] قاسم، محمد محمد أبو الحاج. (2004). السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل (الطبعة الثانية). بيروت: دار حازم للطباعة والنشر.
[13] يوسف، أحمد وآخرون. (2010). كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية (الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
[14] يوه، جون قاي. (2016). مخاطر بناء الأمة (ترجمة: محمد عالي جادين). (الطبعة الأولى). جمهورية جنوب السودان: رفيقي للطباعة والنشر.